١١

العولمة والنظام العالمى

إن العولمة هى «الموجة الثالثة» فى مسار حركة التقدم البشرى (الزراعة - الصناعة - ما بعد الصناعة)، وهى تلك الظاهرة أو العملية التاريخية التى يتزايد من خلالها الاعتماد المتبادل بين الدول فى الاقتصاد العالمى نتيجة الانتشار السريع لتكنولوجيا الاتصال، وبحيث أصبحت الأنماط والهياكل والمناهج القديمة غير ملائمة للحياة فى ظل المتغيرات التى تحدثها التكنولوجيا الجديدة، وبلغة اقتصادية فإن ذلك يعنى «نماذج جديدة لخلق الثروة». وأما بلغة الاجتماع فإنه يعنى «نظمًا جديدة للتنمية الاجتماعية»، والعولمة هى عصر «رأس المال المعرفى» و «الأصول المعرفية»، عصر تتبدل فيه كل المفاهيم التى عرفناها منذ الثورة الصناعية، فالتجارة تتحول إلى تجارة إلكترونية والمنافسة تتحول إلى منافسة فى الوقت، والديمقراطية تغير من أبعادها نتيجة «ثقافة الاختيار» التى عمقتها تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، والعدالة ستدور حول سد الفجوة بين الذين يملكون المعلومة والذين لا يملكونها، كما يشمل التغيير كل مناحى الحياة بدءًا من عالم العمل ونمط التعليم وانتهاء بالأمن القومى (القوة اللينة والغطاء المعلوماتى).

أما النظام العالمى فيعنى الوضع الذى تحاول فرضه بعض الدول على العالم بأسره مستفيدة فى ذلك بالمتغيرات التى تحدثها العولمة، فالنظام العالمى «هدف» بينما العولمة «أداة»، والخلط بين الاثنين يفقدنا مشروعية استخدام «الأداة» نفسها للوصول إلى أهداف تتفق ومصالحنا الوطنية ويضيع حقنا فى تشكيل النظام العالمى بما يتمشى مع هذه الأهداف!

فالأمم المتحدة ومجلس الأمن والبنك الدولى وصندوق النقد ومنظمة التجارة الدولية وحلف الناتو.. الخ، كلها آليات تشكل أركان النظام العالمى وليست أركانا للعولمة، فهى مفردات لنظام تحاول الولايات المتحدة والغرب السيطرة عليه، وليست إفرازا للعولمة بل إنها وجدت قبل نشأة العولمة وانتشار تكنولوجيا الاتصال والمعلومات!

ولقد أعلن الرئيس جورج بوش فى يناير ١٩٩١ قيام نظام عالمى جديد يعتمد على قوة واحدة مهيمنة لأول مرة فى التاريخ منذ الإمبراطورية الرومانية، وبدأت منذ ذلك التاريخ المحاولات لتشكيل هذا النظام فى صوره المختلفة، وامتد إلى منظومة للقيم العالمية تدور حول مواصفات الليبرالية الغربية لمفاهيم الديمقراطية وحكم القانون وحقوق الإنسان متجاهلة تعاريف الثقافات الأخرى لنفس هذه المفاهيم.

أما النظام الاقتصادى العالمى فيتشكل الآن من أربع وحدات: الوحدة الأولى هى الدولة القومية والوحدة الثانية هى التكتل الإقليمى (الاتحاد الأوروبى على سبيل المثال) والوحدة الثالثة تتكون من العالم المستقل لحركة انتقال الأموال والاستثمارات، والوحدة الرابعة هى الشركة الكونية متعددة الجنسيات أو متعدية الحدود أو عابرة القارات أيًا كانت التسمية، وبينما نجد فى النظام العالمى خضوع الوحدتين الأولى والثانية للمساءلة الدولية، فإننا نرى أن الوحدتين الثالثة والرابعة تستفيد أقصى استفادة من متغيرات العولمة دون مساءلة من المجتمع الدولى، وربما كان ذلك وراء الخلط غير المتعمد بين مفاهيم النظام العالمى والعولمة.

إن إشكالية هذا الخلط قد تؤدى إلى رفض «العولمة» وعدم تقبل «المستقبل» وبالتالى فقدان القدرة على استغلال الفرص التى تتيحها العولمة للعمل على بلورة نظام عالمى جديد عادل ومتوازن، وقد تدفع البعض إلى التمسك بمعايير الماضى مثلما فعلت بعض المجتمعات الزراعية التى رفضت معطيات الثورة الصناعية، وجولات الرئيس مبارك الخارجية لهى دليل على التوجه الإستراتيجى المصرى الذى لا يخلط بين الأمرين، فهى تهدف إلى الاستفادة القصوى من الفرص التى تهيئها العولمة فى مجال الاقتصاد، وذلك فى نفس الوقت الذى تطالب فيه مصر بنظام عالمى جديد يأخذ فى الاعتبار مصالح وتطلعات دول الجنوب.